ملخص

عاثت جماعة بوكو حرام فساداً في شمال شرق نيجيريا، وجلبت المعاناة لملايين البشر هناك منذ عام 2009. فلقد أقدمت هذه الجماعة المسلحة على قتل آلاف الأشخاص واختطفت 2000 شخص، على الأقل، وأجبرت ما يربو على مليون آخرين على النزوح عن منازلهم. وعبر حملة يومية من القتل والتفجير والاختطاف والنهب والحرق، تسببت بوكو حرام بشلل الحياة الطبيعية في شمال شرق نيجيريا. فلقد نُهبت البلدات القرى وتعرضت المدارس والكنائس والمساجد وغيرها من المباني للعامة للهجوم والتدمير. كما تقوم بوكو حرام بإساءة معاملة المدنيين العالقين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها بشكل وحشي، وحالت دون وصول خدمات الصحة والتعليم وغيرهما من الخدمات العامة التي توفرها السلطات النيجيرية. وتظهر بحوث منظمة العفو الدولية أن جماعة بوكو حرام قد ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مع إفلاتها من العقاب على جرائمها تلك.

ويوثق التقرير الحالي حملة العنف التي تشنها بوكو حرام ضد النيجيريين منذ مطلع العام 2014. ويستند التقرير إلى 376 مقابلة[1] أُجريت مع شهود عيان ومحامين وصحفيين ومسؤولي الحكومات المحلية ومصادر عسكرية، واعتمد كذلك على شرائط الفيديو واللقطات والصور الفوتوغرافية والوثائق. وتمكنت منظمة العفو الدولية من جمع هذه الأدلة من خلال قيامها بأربع مهمات بحثية إلى ماديغوري عاصمة ولاية بورنو، ومخيمات النازحين داخلياً في شمال شرق نيجيريا، ومخيم اللاجئين في شمال الكاميرون. وأُجريت مقابلات كثيرة عبر الهاتف من لندن. ويبني التقرير الحالي على نتائج البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية في النزاع الدائر هناك منذ عام 2009، وسوف يعقبه تقريرٌ آخر يتناول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن التابعة للدولة.

وتأسست جماعة بوكو حرام أو "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد" والتي يعني اسمها باللغة المحلية "التعليم الغربي حرام" عام 2002 في شمال شرق نيجيريا لتكون إحدى الحركات الدينية الملتزمة بإيجاد مجتمع قائم على تفسيرها الخاص لأحكام الشريعة الإسلامية. وعلى إثر مصادمات وقعت بين عناصرها وقوات الأمن في 2009 شهدت إعدام مؤسس الجماعة محمد يوسف خارج إطار القضاء، بدأت الجماعة سلسلةً من الهجمات الانتقامية ضد عناصر الشرطة. وأصبحت الجماعة تستهدف في هجماتها المدنيين بشكل متزايد، وشرعت منذ 2012 باستهداف المدارس والمعلمين والطلبة لمنع الناس من تلقي التعليم على الطريقة الغربية. وفي أواسط عام 2013، تمكنت قوات الأمن التابعة للدولة من دحر جماعة بوكو حرام إلى خارج المدن والبلدات في شمال شرق نيجيريا حيث اعتاد عناصرها الإقامة بين سكان تلك المناطق ومخالطتهم. فانتقل عناصر الجماعة على إثرها إلى التجمعات والمعسكرات النائية كتلك الموجودة في غابة سامبيسا في ولاية

[1] أُجريت المقابلات خلال الفترة ما بين يناير/ كانون الثاني ومارس/ آذار 2015.

بورنو التي أصبحت تشكل معقل قيادتهم. وانطلاقاً من تلك القواعد، شنت بوكو حرام هجمات يومية ضد أهداف مدنية.

وفي 2014، قتلت بوكو حرام ما يربو على 4000 شخص على الرغم من أنه يمكن الجزم بأن العدد الفعلي للقتلى هو أعلى من ذلك بكثير. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2015، قتل عناصر بوكو حرام ما لا يقل عن 1500 مدني. وفجرت الجماعة أهدافاً مدنية في مختلف أنحاء نيجيريا وداهمت بلداتٍ وقرىً في شمال شرق البلاد، وبدأت منذ يوليو/ تموز 2014 تستولي على البلدات الرئيسية هناك. وبحلول شباط/ فبراير 2015، تمكنت من السيطرة على غالبية أراضي ولاية بورنو وولاية أداماوا المشالية وولاية يوبو الشرقية. وفي أغسطس/ آب 2014، أعلن زعيم الجماعة، أبو بكر شيكاو، الخلافة في تلك الأراضي وأصبح عشرات الآلاف من المدنيين يرزحون تحت حكم بوكو حرام الوحشي.

وفي فبراير/ شباط 2015، شن الجيش النيجيري هجوماً مضاداً بدعم من الكاميرون وتشاد والنيجر، ما أجبر جماعة بوكو حرام على مغادرة بعض البلدات الرئيسية وتحرير الكثير من المدنيين من قبضة حكم الجماعة. ومن المبكر جداً الجزم بما إذا تسبب هذا الهجوم في إضعاف قدرة الجماعة على تهديد حياة المدنيين وممتلكاتهم في شمال شرق البلاد أم لا.

ولجأت جماعة بوكو حرام إلى استخدام العبوات الناسفة المصنعة محلياً والسيارات المفخخة والانتحاريين من أجل قتل المدنيين في الأسواق ومحطات الحافلات والمدارس وغير ذلك من المؤسسات العامة. وتكرر استهداف الحركة لمدن شمال شرق نيجيريا ولم تغفل عن استهداف بعض المدن الأخرى في باقي أنحاء نيجيريا. وقتلت جماعة بوكو حرام 817 شخصاً في 46 عملية وقعت خلال الفترة ما بين يناير/ كانون الثاني ومارس/ آذار 2015.

وتسبب غارات بوكو حرام على بلدات شمال شرق البلاد ومدنها بترويع المدنيين وعطلت سير الحياة الطبيعية ومصادر الرزق لسكانها. ونُفذت بعض تلك الهجمات عن طريق اثنين أو ثلاثة من المسلحين يركبون دراجة بخارية، فيما ارتكبت الجماعة هجمات أخرى شارك بها مئات المقاتلين مدعومين بالدبابات والأسلحة المضادة للطائرات المنصبة على منصات مستوية على ظهر شاحنات نقل صغيرة. وأقدم مقاتلو بوكو حرام على قتل المدنيين بإطلاق النار عليهم في الشوارع أو داخل منازلهم، وسرقوا منازل الناس ومحالهم وأسواقهم وحرقوا تلك المباني قبل أن يغادروا المكان. وغالبا ما قاموا باختطاف المدنيين، حيث تمكن مقاتلو الحركة في بعض الحالات من التسلل خفية إلى قرى أو بلدات ليغتالوا أشخاصاً بعينهم تم تحديد هويتهم كمستهدفين سلفاً. وفي مواقع أخرى، قام عناصر بوكو حرام بجمع المدنيين وألقوا عليهم المواعظ واوعزوا إليهم بالتحول عن ولائهم للحكومة والأخذ بتفسير الجماعة لأحكام الشريعة. ومنح عناصر الحركة المدنيين خياراً بين القتل أو الانضمام لصفوفها. وعلى نحو أكثر تكراراً، أقدم مقاتلو الحركة ببساطة على قتل المدنيين رمياً بالرصاص أو ذبحاً.

وتكررت مداهمات بوكو حرام لتجمعات من قبيل كايمالا في ولاية بورنو، ما اضطر آلاف السكان إلى الفرار طلباً للسلامة النسبية في ماديغوري. وفي 5 مايو/ أيار 2014، أقدمت بوكو حرام على قتل حوالي 400 شخص في غارة استهدفت غامبورو التي تُعتبر مركز سلطة نغالا المحلية بولاية بورنو.

وكلما استولى مقاتلو بوكو حرام على البلدات والقرى، كانوا يصلون بأعداد كبيرة ويبدأون باستهداف أي تواجد للجيش او الشرطة قبل أي شيء. وبعد أن ينجحوا في دحر الجنود ودفعهم إلى مغادرة ثكناتهم، يقوم عناصر بوكو حرام بالاستيلاء على الأسلحة والذخائر التي تركها الجنود ورائهم. ثم يواصلون عملهم باستهداف المدنيين وإطلاق النار عليهم أثناء محاولتهم الفرار أو أثناء بحثهم عن رجال في سن القتال داخل المنازل قبل أن يقوموا بإعدامهم. وغالباً ما لجأ المسلحون من الحركة إلى تقسيم صفوفهم اثناء الهجوم بحيث يستهدف قسم منهم عمليات التفتيش من منزل إلى آخر لجمع المقتنيات الثمينة وإضرام النيران فيها، فيما تتكفل مجموعة أخرى منهم بنهب المتاجر، وثالثة بقتل الناس ورابعة باختطاف بعض السكان أو منعهم من الفرار.

ومن يوليو/ تموز 2014 إلى يناير/ كانون الثاني 2015، سقطت البلدات تباعاً في أيدي جماعة بوكو حرام. وفي 6 أغسطس/ آب 2014، هاجمت الجماعة بلدة غوزا بولاية بورنو. وتمكنوا من التغلب على 350 جندياً متمركزين فيها وقتلوا ما لا يقل عن 600 مدني، وإن كان من المرجح أن يكون العدد الفعلي للضحايا أكبر من ذلك بكثير. وفر الآلاف من سكان غوزا واختبأوا في الجبال طوال أيام بانتظار مغادرة عناصر بوكو حرام لبلدتهم. ولكن قام عناصر الحركة باقتفاء أثر الذين لاذوا بالجبال وأعدموهم بدلاً من أن يغادروا المنطقة.

وفي يناير/ كانون الثاني 2015، بسطت بوكو حرام سيطرتها على باغا، مركز سلطة كوكاوا المحلية بولاية بورنو. وتلقى الجنود المتمركزون خارج باغا تحذيراً وطلبوا التعزيزات بشكل متكرر من كبار قادتهم. ولكن التعزيزات لم تصل وفي السادسة من صباح يوم 3 يناير/ كانون الثاني، هاجمت جماعة بوكو حرام القاعدة العسكرية وأجبرت الجنود على الفرار منها. وتابع عناصر بوكو حرام طريقهم وهاجموا باغا وبلدة دورون باغا المجاورة. وجابوا شوارعهما وأمعنوا في المدنيين تقتيلاً في الشوارع وداخل المنازل. واختبأ مسلحو بوكو حرام بين الأشجار المحيطة بالبلدتين وقتلوا المزيد من المدنيين أثناء محاولتهم الفرار. وقُتل مئات المدنيين في ذلك الهجوم. وبمقارنة الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية قبل أيام من الهجوم وتلك الملتقطة بعده، فظهر أن أكثر من 3700 مبنى قد تضرر أو دُمر.

كما استهدفت بوكو حرام فئات معينة من المدنيين أو أشخاصاً بعينهم. حيث أقدم مقاتلو الحركة على قتل ساسة وموظفين ومعلمين وعمال في مجال الرعاية الصحية وزعماء قبائل جراء ما تجمعهم من علاقات مع السلطات العلمانية في الدولة. ونعتت بوكو حرام هؤلاء الأفراد "بالكفار". كما شملت هذه الفئة مسيحيي منطقة شمال شرق نيجيريا، وكذلك بعض رموز الدين الإسلامي من شيوخ الطوائف أو الطرق أو أئمة المساجد إذا هم تجرأوا على معارضة بوكو حرام علناً أو تقاعسوا عن اتباع تعاليم الجماعة. وفي بعض

الأحيان منحت الجماعة هؤلاء الأشخاص خيار اعتناق الإسلام بدلاً من القتل، وحتى ولو كانوا مسلمين.

وشكل سكان الكثير من البلدات والمدن ميليشيات تدعمها الدولة عُرفت باسم "فرق العمل المدنية المشتركة" تُعنى بالتصدي لقتال بوكو حرام. وأفردت الجماعة لمثل هذه البلدات معاملة عنيفة جداً، حيث قام عناصرها في تلك البلدات وفي البلدات التي اشتبهوا بوجود من يزود قوات الأمن بالمعلومات فها بقتل كل من هو في سن حمل السلاح من أهاليها – وبصرف النظر عما إذا كانوا من عناصر فرق العمل المشتركة أم لا.

وقام عناصر بوكو حرام اثناء غاراتهم باختطاف مدنيين وفصل المتزوجات عن العازبات والرجال في سن القتال عن الصبية. ثم اقتادوهم إلى معسكرات بوكو حرام في غابة سامبيسا أو مجتمعات نائية واقعة تحت سيطرة الجماعة.

وتمكنت نساء وفتيات في بعض الحالات من الفرار من قبضة بوكو حرام أو جرى إطلاق سراحهن عقب قيام عائلاتهن بدفع الفدية. وأما اللائي بقين منهن في قبضة الحركة فلقد أُجبرن على الزواج بعناصر من بوكو حرام. وفي بعض الحالات دُفع المهر إلى أفراد عائلة "العروس" أو إلى المرأة أو الفتاة نفسها عقب تزويجها على الرغم من أن الظروف والملابسات تدل على أنها كانت زيجات بالإكراه. وعلى الرغم من حظر الاغتصاب في الأراضي الواقعة تحت سيطرة جماعة بوكو حرام، تعرضت النساء والفتيات للاغتصاب سراً خارج إطار الزواج بالإكراه.

وأُجبر الرجال والصبية الذي اختطفهم عناصر بوكو حرام على تزويد الحركة بخدمات معينة أو الانضمام كمقاتلين إلى صفوفها.

وأُجبر آلاف المدنيين على العيش في مخيمات بوكو حرام والبلدات الواقعة تحت سيطرتها وحيل بينهم وبين مغادرتها. ووُضعوا غالباً تحت الحراسة في منازل كبيرة وفي ظروف من الاكتظاظ وانعدام النظافة الصحية أحياناً. وفي بعض الحالات سُمح لهم البقاء داخل منازلهم ولكن لم يُسمح للنساء بمغادرة البلدات دون إذن مسبق. ووفرت بوكو حرام الطعام لهم على الرغم من أن كمياته لم تكن كافية على الأغلب وزودتهم ببعض الاحتياجات الضرورية الأخرى. وفرضت بوكو حرام على الرجال شرط الحصول على إذنها المسبق قبيل التنقل بين البلدات وأمرتهم بإطلاق شعرهم وتقصير سراويلهم. وأُجبر الرجال والنساء على المواظبة على الصلوات وتلقي التعليم الديني للحركة، التي حرصت أيضاً على تطبيق أحكامها مقرونة بعقوبات قاسية كالجلد والإعدام على الملأ.

ومنذ مايو/ أيار 2013 على الأقل، أصبح الوضع في شمال شرق نيجيريا يُوصف بالنزاع غير الدولي المسلح. وفي هذا السياق، تنطبق أحكام القانون الإنساني الدولي على جماعة بوكو حرام وتُعد ملزمة لها. ولقد خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن بوكو حرام قد ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي بما يرقى إلى مصاف جرائم الحرب، وتشمل جرائم القتل العمد والاعتداء على المدنيين والأعيان المدنية وشن

هجمات عشوائية وغير متناسبة (من خلال عدم مراعاة التناسب في الهجوم). كما ينبغي التحقيق في سلوكيات أفراد بوكو حرام على ما ارتكبوه من جرائم حرب كالتعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي والعبودية الجنسية والزواج بالإكراه.

كما تشكل الهجمات التي شنتها بوكو حرام هجوماً واسع النطاق ومنهجي بحق السكان المدنيين بغية تدعيم سياستها المؤسسية. وفي هذا السياق، تعتقد منظمة العفو الدولية أن بوكو حرام قد ارتكبت جرائم قتل بما يرقى إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية. وينبغي التحقيق مع عناصر بوكو حرام على ما ارتكبوه من تعذيب واضطهاد وسجن واغتصاب ورق وعبودية جنسية بوصفها جرائم ضد الإنسانية.

وتناشد منظمة العفو الدولية قيادة جماعة بوكو حرام أن توقف جميع عمليات القتل فوراً، وأن تدين علناً عمليات قتل المدنيين واختطافهم على أيدي عناصرها وجميع الذين يقاتلون نيابةً عنها، وأن تضع حداً لجميع جرائم العنف الجنسي والتعذيب. ويتعين على قيادات بوكو حرام أن تصدر أوامر توعز فيها لمقاتليها بضرورة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ووقف كل من يُشتبه بقيامه من عناصرها بانتهاك أحكام القانون الإنساني الدولي أو حقوق الإنسان عن الخدمة. ويجب على بوكو حرام أن تبادر فوراً إلى الإفراج عن جميع المدنيين المحتجزين لديها، وتكفل المرور الآمن لجميع المدنيين.

ويتعين على أطراف النزاع كافة السماح لوكالات الإغاثة الإنسانية الدخول إلى مناطقها دون عائق بغية مساعدة المدنيين ومد يد العون لهم.

وعلى الرغم من الانتشار الكثيف للجنود في شمال شرق نيجيريا وكثافة الهجمات التي تشنها بوكو حرام ضد المدنيين، فلقد تكرر تقاعس قوات الأمن النيجيرية عن حماية السكان المدنيين من تلك الهجمات. ودأبت الجماعة قبيل شن الكثير من هجماتها على تحذير سكان المنطقة – إما من خلال رسائل تحذيرية تصل إلى زعماء القبائل المحليين أو من خلال تحذير الأفراد شفاهةً قبيل أيام أو ساعات من وقوع الهجوم. ومع ذلك، فلقد ذهبت مطالب إرسال التعزيزات والمزيد من الجنود أدراج الرياح دون مجيب. ولقد تمكنت منظمة العفو الدولية من توثيق وقائع في عدد من المجتمعات المحلية شهدت تقاعس الجنود عن القدوم على الرغم من تكرار توجيه المطالب لهم بتوفير المساعدة، أو أنهم وصلوا بعد فوات الأوان ومغادرة عناصر بوكو حرام المنطقة.

ويتعين على حكومة نيجيريا أن تتخذ جميع التدابير القانونية اللازمة لضمان سلامة المدنيين وأمنهم وحمايتهم وصون ممتلكاتهم. ويجب على نيجيريا أن تحقق المساءلة والعدالة وجبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات القانون الإنساني الدولي. وعليها أن تشرع بإجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة في مزاعم ارتكاب جرائم بما يخالف أحكام القانون الدولي، وذلك بهدف جلب الجناة المشتبه بهم للمثول أمام القضاء في ظل إجراءات عادلة دون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام. وفي ضوء نجاح الجيش مؤخراً في دحر بوكو

حرام إلى خارج البلدات الرئيسية، ينبغي على الحكومة النيجيرية أن تتخذ خطوات فورية منن شأنها تلبية احتياجات ضحايا النزاع على صعيد الرعاية الصحية والمساعدة الإنسانية وغير ذلك من أشكال جبر الضرر وإعادة التأهيل.